جامعة المنصورة
كلية الحقوق

رسالة للحصول على درجة الماجستير
فى
النظام القانونى للمحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية

مقدمة من الباحث
طارق خيرت أحمد فرحات

تحت أشراف

أ.د. / صلاح الدين فوزى
أ.د. / جورج شفيق ساري
أ.د السفير / محمود محمد فرج
أ.د. / ماهر جبر نصر

T07-01322

(٢٠٠٤-٢٠٠٥م)

جامعة المنصورة
كلية الحقوق

رسالة للحصول على درجة الماجستير
فى
النظام القانونى للمحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية

مقدمة من الباحث
طارق خيرت أحمد فرحات

تحت أشراف

أ.د. / صلاح الدين فوزى
أ.د. /جورج شفيق ساري
أ.د السفير / محمود محمد فرج
أ.د./ ماهر جبر نضر

(٢٠٠٤-٢٠٠٥م)

بسم الله الرحمن الرحيم

{ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }

صدق الله العظيم

{ المجادلة الآية : ١١ }

شكر وتقدير

أحمدك الله كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما أنعمت على وأوليت ، وصلي اللهم وسلم على سيد المرسلين محمد بن عبد الله النبي الأمـــي الصـــادق الأمـــين الشافع لنا يوم الدين .

خالص الشكر والتقدير

للسيد الأستاذ الدكتور / **صلاح الدين فوزى** ، أستاذ القانون العام بكليـــة الحقـــوق جامعة المنصورة ، الذي أرسى لدى المفاهيم العلمية والموضوعية ، وعلمني جادة البحث العلمي وتحمل عنى مسئولية البحث الموضوعي فى قضايا شائكة ومنحنى القوة للإقـــدام على هذا العمل بدون تردد وشرفني بقبوله الإشراف على هذه الدراسة ، فجزاه الله عنـــى وعن كل من نهل من علمه وخيره خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير

للسيد الأستاذ الدكتور / **جورج شفيق ساري** ، أستاذ القانون العام بكلية الحقـــوق جامعة المنصورة ، الذي شرفني بقبوله مناقشة هذه الرسالة فجزاه الله عنى وعن تلاميـــذه فى العلم خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير

للسيد الأستاذ الدكتور السفير / **محمود محمد فرج** ، مســـاعد وزيـــر الخارجيـــة السابق ، الذي شرفني بقبوله مناقشة هذه الرسالة فزادها شرف ، بارك الله فيـــه ورعـــاه وجزاه عنى وعن تلاميذه فى العلم خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير

للسيد الأستاذ الدكتور / **ماهر جبر نضر** ، أستاذ مساعد قسم القانون العـــام بكليـــة الحقوق جامعة المنصورة ، الذي شرفني بالنهل من علمه إبان إعداد الرســـالة وشـــرفني بقبوله مناقشة هذه الدراسة فجزاه الله عنى وعن كل من نهل من علمه خير الجزاء .

مـقـــدمـــــة

إذا كان العصر الحالى هو بالفعل عصر التنظيمات والتجمعات الدوليـــة فإنـــه قـــد نمـــا مع هذه التنظيمات قانونها الإداري والأمر بالنسبة لهذا القانون الإدارى يحتاج كما هـــو الحـــال بالنسبة لأى نظام قانونى إلى سلطة مختصة يكون من واجباتها الفصل فى المنازعات الإداريـــة التي قد تنشب بين المنظمة وبين موظفيها، أو بين المنظمة وبين من يصـــيبه الضـــرر بســـبب ممارساتها المختلفة من أجل رعاية الحقوق المشروعة ، هذا الجهاز القضـــائى يمثـــل الحمايـــة الفعالة للموظف الدولى خاصة وأنه مشكل من قضاة مستقلون فى الرأى ويتمتعون بالنزاهـــة ، ويملك هذا الجهاز القدرة القانونية على إصدار أحكام ملزمة وواجبة النفاذ احتراما للمشـــروعية وتطبيقاً لقواعد العدل ومبادئ الانصاف.

ولاشك إن وجود مثل هذا الجهاز : ما يوفره من حماية للموظف يعتبر وســـيلة ضـــمان فعالة لموظفى المنظمة الدولية ضد ما قد يصيبها من أضرار بسبب القرارات غير المشـــروعة، أو غير العادلة التى قد تصدر عن أجهزة المنظمة ، وبالتالى فإنه ينبغى تـــوفير هـــذه الحمايـــة القضائية لهؤلاء الموظفين كى يشعروا بالثقة والاستقرار والطمأنينة ، وهذا يعود بالفائدة علـــى الموظفين بما يحقق أهداف ومصالح المنظمة .

وبناء على ذلك فقد حرصت العديد من المنظمات الدولية على إنشاء محاكم إدارية أناطت بها الفصل فى المنازعات المتعلقة بالوظيفة العامة الدولية .

أن لدراسة الجهاز الإداري أهميته العلمية لأنها تتيح للدارس فرص مقارنة النظام القانونى للوظيفة العامة فى القانون الدولى والقانون الداخلى والوقوف على مدى الخصائص المشـــتركة فى هذين النظامين وكذلك أوجه الاختلاف بينهما. كما يمكن عمل مقارنة بين المحكمة الإداريـــة والمحاكم الإدارية لجامعة الدول العربية ، لمنظمات دولية أخرى حتى يمكننـــا الوقـــوف علـــى سلبيات وإيجابيات كل منظمة وهو مجال بحثنا هذا ، حيث اختيرت منظمات دولية نوعية مثـــل منظمة العمل الدولية ، وإقليمية مثل المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى ، ومنظمات دوليـــة على مستوى القارات مثل عصبة الأمم وامتدادها الحديث المتمثل فى الأمم المتحدة ، حيث العديد من مختلف قارات العالم والعديد من اللغات والثقافات والاتجاهات السياسية .

وكل ما جرى فوق هذا الكوكب بل فى الكون الفسيح من حولنا مثل العولمة ، والتحـــول نحو اقتصاد السوق ، وتحرير التجارة التنافســـية ، وتعـــدد الاختيـــارات السياســـية ، وثـــورة المعلومات ، وضرورة تعايش الثقافات المتعددة . كل ذلك يستلزم آليات جديدة فى نظم التخطيط والتنبؤ وأشكال التنظيم وأساليب الاتصال والتوجه وأدوات الرقابة وصنع القرار وكل هذا يمكن الإنسان من العيش فى سلام مع نفسه ومع غيره ومع الكون المحيط إذا واجهنا هـــذه الأزمـــات بكفاءة عالية .

الفهرس

النظام القانونى للمحكمة الادارية لجامعة الدول العربية

الباب الأول
تشكيل و أختصاصات المحكمة الادارية لجامعة الدول العربية

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : جامعة الدول العربية و مقارنتها بالمنظمات الدولية :-	
المبحث الاول : نشأت المنظمات الدولية .	١١
المطلب الاول : تعريف المنظمات الدولية وعناصرها .	١٥
المطلب الثاني : الشخصية القانونية للمنظمات الدولية و أنواعها .	١٩
المطلب الثالث : مصادر حصانات و امتيازات المنظمات الدولية .	٢٣
المطلب الرابع : النظام القانونى للموظف الدولى .	٢٦
المبحث الثانى : نشأت جامعة الدول العربية :	٢٩
المطلب الاول : المحاولات الاتحادية التى سبقت الجامعة .	٣٠
المطلب الثاني : أهداف و مبادئ جامعة الدول العربية .	٣٣
الفصل الثانى : تشكيل و أختصاصات المحكمة الادارية و مقارنتها بالمنظمات الاخرى :	
المبحث الاول : القواعد العامة الحاكمة لتشكيل أجهزة المنظمات الدولية .	٣٨
المطلب الاول : حجم الاجهزة الدولية .	٣٩
المطلب الثاني : تمثيل الاعضاء فى الاجهزة الدولية .	٤١
المطلب الثالث : إختيار ممثلي الدول الأعضاء فى الاجهزة الدولية التى تمثل فيها كافة الدول .	٤٩
المبحث الثانى : تشكيل المحاكم الادارية للمنظمات الدولية .	٥٤
المبحث الثالث : القواعد الحاكمة و أختصاصات المحاكم الادارية :	٦٢
المطلب الاول : القواعد الحاكمة لتأدية الاجهزة الدولية لوظنفها .	٦٣
المطلب الثاني : أختصاصات المحاكم الادارية للمنظمات الدولية	٨٠

الباب الثاني
دعوى الإلغاء و التعويض و منظومة المعلومات القانونية

الفصل الأول : دعوى الإلغاء و التعويض واجرائتها امام المحاكم الادارية :-	
المبحث الاول : التداعى أمام المحكمة و سير أجرائتة .	٩٠
المطلب الاول : رفع الدعوى و الرد عليها .	٩٠
المطاب الثانى : تحضير الدعوى .	٩٥
المطلب الثالث :الفصل فى الدعوى .	٩٧
المطلب الرابع :نظام الجلسلت و أصدار الاحكام و أوجه الطعن .	١٠٠
المبحث الثانى : شروط قبول دعوى الالغاء واوجهة الطعن بالالغاء .	١٠٢
المطلب الاول : شروط قبول الدعوى .	١٠٣
المطلب الثاني : أوجة الطعن بالالغاء .	١١٣
المبحث الثالث : نظام وقف التنفيذ و الحكم فى دعوى الالغاء .	١٢٦
المطلب الاول : وقف التنفيذ .	١٢٦
المطلب الثاني : الحكم فى دعوى الالغاء .	١٢٩

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع : دعوى التعويض .	١٣٣
المطلب الأول : أساس المسئولية	١٣٤
المطلب الثانى : الضرر و أنواعة .	١٣٦
المطلب الثالث : التعـــــــــــويض .	١٤٨
الفصل الثانى : نظم المعلومات القانونية و المحكمة الادارية :-	١٥٦
المبحث الاول : منظومة المعلومات المتقدمة .	١٥٧
المطلب الاول : منهجية النظم .	١٦٤
المطلب الثاني : مفاهيم نظم المعلومات .	١٧٢
المبحث الثانى : النظم القانونية و نظم المعلومات .	١٧٣
المطلب الاول : منهجية النظم القانونية .	١٧٦
المطلب الثانى : بناء نظم المعلومات القانونية .	١٧٩
المطلب الثالث : مستويات نظم المعلومات القانونية .	١٨٣
المبحث الثالث : النظم القانونية الخبيرة :	١٨٥
المطلب الاول : مبادئ بناء النظم الخبيرة .	١٨٨
المطلب الثاني : المكونات الاساسية للنظم الخبيره .	١٩٢
المطلب الثالث : أهمية النظم الخبيرة فى القطاع الادارى .	١٩٦
الخاتمة	١٩٩
المراجع	١٩٩
١- المراجع العربية	٢٠٣
٢- المراجع الإجنبية	٢٠٤
الملاحق	